

تهريب الحليب السوري باتجاه لبنان شركة حكومية تنوي إنتاج جبن «المثلثات»

حمص - نبال إبراهيم

بين مدير عام شركة ألبان حمص محمد الحماد لـ«الوطن» أن القيمة الإجمالية لمبيعات المؤسسة من مختلف المنتجات بلغ نحو ٢,٩ مليار ليرة سورية بنسبة تنفيذ ٩٧٪ من قيمة المبيعات المخططة موزعة ما بين جهات القطاع العام والخاص، محققة أرباحاً بنحو ٣٢١ مليون ليرة.

وأشار الحماد إلى أن الشركة حققت نسبة تنفيذ بما يعادل ٩٦٪ من خطتها الإنتاجية والتسويقية خلال النصف الأول من عام ٢٠١٩ الجاري، مبيّناً أن الشركة تنتج وتوزع ١١ صنفاً، لافتاً إلى أن الشركة استجرت كمية ٧٨١ طناً من مادة الحليب الخام منذ بداية العام، كما يتم استيراد كمية تتراوح ما بين ٥٠ إلى ٦٠ طناً يومياً من الحليب الخام بمعدل ٦٠ طناً يومياً من القطاع العام (مباقر الدولة) ومن القطاع الخاص عبر موردين أفراد أو من الجمعيات الفلاحية، منوهاً بأنه وبعد عودة الأمن والاستقرار إلى ريفي حمص الشمالي والشمالي الغربي وعودة الأهالي إلى تربية الأبقار بكميات كبيرة قامت الشركة بالتعاون مع عدد من الموردين في تلك المناطق لمساعدتهم على تسويق منتجاتهم وتوريد الحليب الخام منها إلى الشركة بكمية تصل إلى ١٥ طناً يومياً.

وأضاف أن خطة الشركة التسويقية للعام الحالي تتضمن ٦ مشاريع بقيمة مالية إجمالية ٤٤٥ مليون ليرة سورية تم الانتهاء من الإعلان عنها، مبيّناً أن منها ما تم تنفيذه ومنها ما زال قيد التنفيذ، فيما زال مشروع خط إنتاج اللبن المعب واللبننة المعلبة قيد الدراسة الفنية للعروض المقدمة، كاشفاً أن الشركة حالياً بصدد توريد خطي إنتاج جديدين بهدف مواكبة كل جديد في مجال صناعة الألبان وهما (خط إنتاج الحليب المعقم PT وخط إنتاج جبنة المثلثات) وسيتم العمل على تركيب الخطين ووضعهما بالخدمة والإنتاج خلال شهرين من تاريخه.

و أعاد الحماد ارتفاع أسعار الحليب الخام خلال الفترة الأخيرة وانخفاض كميته المنتجة إلى انتشار ظاهرة تهريب الحليب ومشقاته من الأراضي السورية باتجاه الأراضي اللبنانية، ما أثر بشكل سلبي على نسب الإنتاج والإنتاج بالشركة.



بانوراما عن الوضع الأمني في حلب في حديث لـ«الوطن» مع قائد الشرطة

الوضع الأمني في الشيخ نجار بمستوى جيد وحالات السرقة الآن صفر ٥٥٧ ألف حبة كبتاغون و٩٣ طن حشيش مخدر مصادرات فرع المخدرات بعد التحرير

الحالات تعد لمد الآن في حلب.

• نريد أن نتحدث عن دور فرع الأمن الجنائي والأقسام والوحدات الشرطية الأخرى، بلغة الأرقام؟

بلغ عدد جرائم القتل خلال الفترة التي تلت التحرير ١٥٧ جريمة قتل في المناطق الآمنة تم اكتشاف ووضع اليد على ١٢٥ جريمة منها وبقيت ٣٢ جريمة غير مكتشفة وهناك توقيف ضبط ٥٨١ جريمة قتل قامت بها المجموعات الإرهابية، وهناك ١١٠ جرائم خطف اكتشف منها ٨٩ جريمة وبقيت ٢١ جريمة لم تكشف على حين تم تنظيم ضابط ٨٥ حالة خطف من المجموعات الإرهابية، وهناك ٢٠٦ جرائم سلب مسجلة تم اكتشاف ١١٢ جريمة وبقيت ٩٤ جريمة لم تكشف وسجل ضبط بقيام المجموعات الإرهابية بسلب ٦٩ حالة، على حين تم تسجيل ٢١٥ حالة سرقة منازل اكتشف منها ١٧٢٥ حالة وبقيت ٤٢٥ حالة من دون اكتشاف وتم تسجيل ضبط ٣٢ حالة سرقة منازل من المجموعات الإرهابية. أما السيارات المسروقة المستردة فقد بلغ عددها ٣٧٧ سيارة.

• ما الخدمات التي قدمها فرع الهجرة والجوازات بعد التحرير؟

قام فرع الهجرة والجوازات في حلب بمنح ١٨١٢٠٧ جوازات للمواطنين السوريين داخل وخارج القطر، ومنح ٢٥٢٢١ تأشيرة خروج من دون منح التامة عشرة الموظفين والأجانب، ومنح سمة الإقامة لـ ٤٢٠١ سنوية وسياحية للأجانب والعرب المقيمين داخل القطر، وإحالة ٢٦٣١ مواطناً لتنظيم ضبوط فقدان لجوازات سفرهم، وتم تنفيذ منح سفر ورفع منح وإضافة اسم موظف وشطب اسم موظف لـ ٤٣١٢٤ حالة، وبلغت الرسوم المستوفاة من الجوازات الممنوحة للمواطنين داخل القطر ١,٥ مليار ليرة سورية إضافة إلى أكثر من ١١ مليون دولار وهم خارج القطر، كما بلغ مجموع الرسوم المستوفاة للبطاقات ٤١,١ مليون ليرة، ومنح ٤٣ ألف بيان قديم ومغادرة.

• كيف تعمل الوحدات الشرطية في الريف المحرر؟ وما الخدمات التي وفرتها؟

عملنا على الوصول إلى كل نقطة محجرة من المحافظة، وتعزيز حضورنا بهدف منح المواطنين المزيد من الطمأنينة، ولتشجيعهم على العودة إلى مناطقهم المحررة، حيث عادت الوحدات الشرطية إلى السفيرة وتل عرين ودير حافر وسكنة وتادف ودارة عزة وغيرها من المناطق المحررة، إضافة إلى تولى مهمة الأمن الداخلي في ناحية دبسي عقنان في محافظة الرقة التي حررها الجيش العربي السوري وهي محاذية لمحافظة حلب وتنتشر على مساحة جغرافية كبيرة.

• ما الواقع المروري في حلب؟

اليوم الواقع المروري جيد، على الرغم من الأضرار الكبيرة التي تعرض لها قطاع المرور كمرفق مروري وقرع مرور، حيث كان فرع المرور على خط النار وتم تدميره بشكل كامل، وهناك ١٣ من شهداء فرع المرور لم تتمكن من إنقاذهم وإخراجهم من تحت الأنقاض إلا بعد التحرير. كانت أغلب الشوارع والأرصعة مهدمة وإشارات المرور معطلة، اليوم تم فتح جميع الشوارع في المدينة، وصيانة الأرصفة والشوارع والإشارات الضوئية من مجلس المدينة، ووضعت الشاحصات وإشارات الدلالة، وكل ذلك ساهم في تحسين الوضع المروري في المدينة وبلغ عدد الضبوط المنظمة في فرع المرور بعد ضبط الآن ٢٥٢٤٨٢ ضبوطاً لمخالفات سير متنوعة وتمت مصادرة ١٠٦٦٦ سيارة أذيع البحث عنها و١٧٨٦٦ دراجة، وبلغت الإيرادات من مخالفات المرور خلال الفترة المذكورة ٤٢٤,٢ مليون ليرة سورية.

ونركز على المخالفات المرورية الجوهرية، ومنها عدم السماح مطلقاً بسير أي مركبة دون لوحات والتدقيق في الأليات المزورة أو المهربة، وهذه

حيث يحال على الجهة التي أذاعت البحث عنه، وما سوى ذلك من مطالبات تتم إحالتهم على القضاء مباشرة حسب الحال إذا ما كان المطلوب مدنياً أو عسكرياً أو مطلوباً للخدمة، وتم دراسة حالة كل موقوف بمنتهى العناية والاهتمام والتدقيق في الجرم المنسوب إليه، ويتم المتابعة بسرعة مع مختلف الجهات الطالبة لهذا المواطن وقد بلغ عدد الموقوفين من الدوريات المشتركة والأقسام المشتركة منذ ١-٦-٢٠١٧ وحتى ٥-٥-٢٠١٩ ولأسباب مختلفة ١١٤٣٨ موقوفاً.

• ماذا عن حالات تشابه الأسماء، وإذاعات البحث بحق أشخاص مطلوبين؟ وكيف يتم التدقيق في وضعهم، خصوصاً بعد صدور التعليمات الخاصة في موضوع إذاعات البحث؟

موضوع تشابه الأسماء يدرس بعناية من خلال التحقيق في اسم الأب والأم ومكان وتاريخ الولادة ومكان الإقامة، وكلها مؤشرات يمكن من خلالها نفي أو تأكيد علاقة الشخص بالجريمة المنسوب إليه. أما بالنسبة لإذاعات البحث فهناك خطة تعمل عليها مع القضاء في المحافظة بهدف كف البحث عن الإذاعات التي لا يرى القضاء مبرراً قانونياً لاستمرار فيها.

• عودة المواطنين إلى المناطق المحررة طلب منكم المزيد من الإجراءات وخاصة التدقيق في وضع العائدين أمناً. كيف تتعاملون مع هذا الموضوع؟

من خلال تفعيل جميع الوحدات الشرطية في المناطق المحررة استطعنا توفير جميع الخدمات للعائدين إلى مناطقهم، ويلقون كل الاحترام والتقدير، الذي يترافق مع التدقيق بوضع كل شخص، إذا ما كان مطلوباً بأي جرم أو عليه إذاعة بحث من أي جهة، حيث يتم التركيز على من له خلفية إرهابية



العمل في منشآتهم، وهناك مثال يحتذى في الكلاسة، فقد أصبحت من المناطق الصناعية المهمة بعد أن كانت مدمرة من المجموعات الإرهابية.

• بوجود شريط طويل تسيطر عليه المجموعات الإرهابية حول حلب. إلى أي مدى تسبب لكم بمتاعب في موضوع مكافحة المخدرات؟

الكل يعرف أن سورية هي بلد غير منتجة للمخدرات وإنما بلد عبور، وبعد التحرير كان لموضوع مكافحة المخدرات حيز أساسي في الخطة الأمنية التي وضعناها وعملنا عليها، ونتيجة التعاون المشكور والدائم من المواطنين تمكنت من ضبط ومصادرة كميات من المخدرات في عيارة عن ٥٥٦٥٩ حبة كبتاغون مخدرة و٩٣٠٧٠ كغ حشيش مخدر و١٤٤ غرام هيروين مخدر و٣٣٠ كغ من بذور القنب الهندي و٨٥٠ غراماً من مادة الامفيتامين المخدرة و١١٦٣٤٨٣ حبة دواء نفسي مخدرة و١٠٧٠ غراماً من مسحوق أوراق الحشيش المخدر

في مرحلة التفتيش.

إضافة إلى سرعة الكشف عن الجرائم التي تحدث وهي قليلة ساهمت في تعزيز الثقة للمواطن، والكل يتذكر جريمة «مزرعة» وجريمة سرقة السيارة التي كانت فيها طفلة رضية، وغيرها من الجرائم التي تم وضع اليد عليها خلال ساعات من حدوثها، وكذلك الحال في الريف المحرر حيث تمكنت من مساعدة الفلاحين في العودة إلى أراضيهم وإعادة زراعتها وتأمين عمليات الحصاد ونقل الحبوب والمحاصيل الزراعية، و تأمين إجراءات الامتحانات على مدار السنوات الماضية حتى قبل التحرير، والتي لم تشهد أي خلل أمني، إضافة إلى الدور الكبير الذي قامت به عناصر قوى الأمن الداخلي في ضبط عمليات توزيع البنزين والمازوت والغاز، وجميع المواد التوتونية.

• ما الأيام الأولى للتحرير كنا في حلب وكانت شكوى الصناعيين في مدينة الشيخ نجار من وجود لصوص وحصول سرقات في العامل، وكان مطلبهم الأول ضبط الحالة الأمنية فيها لمساعدتهم في العودة للعمل، ما الواقع الأمني الآن في الشيخ نجار الصناعية؟

تعال المدينة الصناعية في الشيخ نجار اهتماماً كبيراً من جميع الجهات الحكومية والمحلية، ولدينا قسم خاص بالعمل في هذه المدينة فمنذ بداية العام ونحن نلتزم بالالتزامات الفنية بعد تحرير هذه المدينة، واستطعنا ضبط الواقع الأمني في هذه المدينة التي تعمل فيها الآن أكثر من ١٦ ألف منشأة، والأهم من كل ذلك أن هذه المساحة

إلى ٧٧٢ ضابطاً للأضرار التي تعرضت لها الأملاك الحكومية.

• كيف استطاعت حلب الوصول إلى هذه الحالة من الأمن والأمان على الرغم من كبر حجمها وتنوع النشاطات والمصالح فيها، وإحاطتها ببجبهة لا تقل عن ٥٠٠ كم من الإرهاب؟

أنا شخصياً عند التحرير كنت أتوقع أننا سنواجه مشكلات أمنية كثيرة وكبيرة للأسباب التي ذكرتها ولنغيرها من الأسباب، لذلك اتخذنا استعدادات كبيرة لمواجهة أي مشكلات غير عادية، وهذه الاستعدادات أعطت نتائج مهمة والتخفيف بشكل كبير من وجود أي خلل أمني. وترافقت هذه الاستعدادات بإجراءات حازمة تجاه أي تجاوز للقانون، وضبط الواقع الأمني ومنع أي خلل، وما عزز دور قوى الأمن الداخلي في حلب هو التعاون المتميز والمشكور من الأهالي، الذي جاء نتيجة الثقة التي حظيت بها وحدات قوى الأمن الداخلي من المواطن، حيث يستطيع أي مواطن الاتصال على الرقم ١٠٨ في حلب ليجيبه قائد الشرطة شخصياً، ويعرف منه ما يريد ودون أن يسأله عن اسمه، وكثير من المعلومات الأمنية المهمة وردت إلينا بهذه الطريقة من خلال تعاون المواطنين، وتعززت العلاقة بين المواطنين وقوى الأمن الداخلي ما منع حدوث الكثير من الجرائم التي كان يمكن أن تحدث لو استطاع منفذوها الوصول بها إلى مرحلة التفتيش.

• عمان ونصف العام على تحرير حلب من الإرهاب، وعودة الأمن إلى كامل المدينة والجزء الأكبر من الريف. ما الواقع الأمني في هذه المناطق الآمنة اليوم؟

عمل جهاز قوى الأمن الداخلي جنباً إلى جنب مع رجال الجيش العربي السوري، وشارك خلال السنوات الماضية في جميع المواجهات مع المجموعات الإرهابية، وتابعت الوحدات الشرطية في حلب وضمن ظروف أمنية صعبة وبأقل من نصف موجوداتها عملها الشرطوي، وحفظ الأمن والنظام، وقدمت قيادة شرطة حلب خلال السنوات الماضية ٦٠١ شهيد و١١٠٠ جريح من قوى الأمن الداخلي، وتم تقديم الموازنة لمؤسسات الدولة من خلال ١٥٤٩١ دورية الموازنة الترميمية ومحروقات المياه والكهرباء والقضاء المدني ومجلس مدينة حلب. بعد تحرير المدينة كاملة والجزء الأكبر من الريف وقبل أي جهة حكومية أو حتى شعبية عادت قوى الأمن الداخلي إلى عملها الأساسي في هذه المناطق لحفظ الأمن والأمان وتطبيق القانون إضافة إلى دورها الخدمي في مجال المرور والهجرة والجوازات والنجدة وغيرها، وكذلك في مكافحة الجريمة وحفظ حقوق المواطنين وأموال الدولة. وتم ترميم الأسماء ومديريات النواحي والمناطق والمخافر في المواقع التي لم تتضرر بشكل كبير، من خلال إعادة تأهيلها، أو الاستعانة ببعض المواقف الحكومية في حال استحالة ترميم بناء قوى الأمن الداخلي في الموقع، وتم رفع هذه الوحدات بالعناصر والتجهيزات اللازمة لأداء دورها المطلوب في توفير الخدمات المطلوبة للمواطنين ومنهم تشجيعهم على العودة إلى بيوتهم وقراهم ومزارعهم.

• وبالتعاون مع أعضاء اللجنة الأمنية تم إنهاء وجود المظاهر المسلحة بعد التحرير مباشرة، من خلال إزالة الحواجز من داخل المدينة، ومنع دخول أي عنصر لا يتبع قوى الأمن الداخلي المسلحة سواء الخفيف أم الثقيل إلى المدينة، ما ساعد في منح المواطنين الشعور بالأمان.

وتولت الوحدات الشرطية في جميع المناطق المحررة الكشف وضبط الأضرار في أملاك المواطنين، حيث تم تنظيم ١٩٩٧٢ ضابطاً لتوثيق الأضرار التي تعرضت لها منازل أو معالم أو محال المواطنين للحصول على حقوقهم، لأن ضبط الشرطة هو الوثيقة الأساسية في عملية التعويض، إضافة

محمود الصالح

اضطلع جهاز قوى الأمن الداخلي بدور كبير خلال سنوات الحرب الأخيرة على سورية، حيث عمل على مواجهة الإرهاب جنباً إلى جنب مع الجيش العربي السوري. «الوطن» تسلط الضوء على إنجازات قوى الأمن الداخلي في حلب والأعمال التي قام بها بعد تحرير الأحياء الشرقية من المدينة وأجزاء كبيرة من الريف الشرقي والجنوبي والشمالي من المحافظة، من خلال هذا الحوار مع قائد شرطة محافظة حلب اللواء عصام الشلي.

• عمان ونصف العام على تحرير حلب من الإرهاب، وعودة الأمن إلى كامل المدينة والجزء الأكبر من الريف. ما الواقع الأمني في هذه المناطق الآمنة اليوم؟

عمل جهاز قوى الأمن الداخلي جنباً إلى جنب مع رجال الجيش العربي السوري، وشارك خلال السنوات الماضية في جميع المواجهات مع المجموعات الإرهابية، وتابعت الوحدات الشرطية في حلب وضمن ظروف أمنية صعبة وبأقل من نصف موجوداتها عملها الشرطوي، وحفظ الأمن والنظام، وقدمت قيادة شرطة حلب خلال السنوات الماضية ٦٠١ شهيد و١١٠٠ جريح من قوى الأمن الداخلي، وتم تقديم الموازنة لمؤسسات الدولة من خلال ١٥٤٩١ دورية الموازنة الترميمية ومحروقات المياه والكهرباء والقضاء المدني ومجلس مدينة حلب. بعد تحرير المدينة كاملة والجزء الأكبر من الريف وقبل أي جهة حكومية أو حتى شعبية عادت قوى الأمن الداخلي إلى عملها الأساسي في هذه المناطق لحفظ الأمن والأمان وتطبيق القانون إضافة إلى دورها الخدمي في مجال المرور والهجرة والجوازات والنجدة وغيرها، وكذلك في مكافحة الجريمة وحفظ حقوق المواطنين وأموال الدولة. وتم ترميم الأسماء ومديريات النواحي والمناطق والمخافر في المواقع التي لم تتضرر بشكل كبير، من خلال إعادة تأهيلها، أو الاستعانة ببعض المواقف الحكومية في حال استحالة ترميم بناء قوى الأمن الداخلي في الموقع، وتم رفع هذه الوحدات بالعناصر والتجهيزات اللازمة لأداء دورها المطلوب في توفير الخدمات المطلوبة للمواطنين ومنهم تشجيعهم على العودة إلى بيوتهم وقراهم ومزارعهم.

• وبالتعاون مع أعضاء اللجنة الأمنية تم إنهاء وجود المظاهر المسلحة بعد التحرير مباشرة، من خلال إزالة الحواجز من داخل المدينة، ومنع دخول أي عنصر لا يتبع قوى الأمن الداخلي المسلحة سواء الخفيف أم الثقيل إلى المدينة، ما ساعد في منح المواطنين الشعور بالأمان.

وتولت الوحدات الشرطية في جميع المناطق المحررة الكشف وضبط الأضرار في أملاك المواطنين، حيث تم تنظيم ١٩٩٧٢ ضابطاً لتوثيق الأضرار التي تعرضت لها منازل أو معالم أو محال المواطنين للحصول على حقوقهم، لأن ضبط الشرطة هو الوثيقة الأساسية في عملية التعويض، إضافة

١,٥ مليار ليرة و١١ مليون دولار إيرادات الجوازات في حلب

٤٢٤ مليون ل. س حصيله مخالفات مرور حلب

١٥٧ جريمة قتل اكتشف ١٢٥ منها و١١٠ حالات

خطف وضع اليد على ٨٩ منها

٣٩٧٩٠ إذاعة بحث أُلغي منها ٩٩١٣